

2021/23

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 29 ديسمبر 2020 بين
الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة
باتفاقية القرض المبرمة بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والصندوق
الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تحسين
شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بالكويت بتاريخ 29 ديسمبر
2020 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة
باتفاقية القرض المبرمة بالكويت بتاريخ 29 ديسمبر 2020 بين الشركة الوطنية لاستغلال
وتوزيع المياه والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ قدره ثلاثون مليون
(30,000,000) دينار كويتي للمساهمة في تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في
المناطق الحضرية.

2021/23
الواردات عدد
22 أفريل 2021
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمتعلقة باتفاقية القرض المبرمة بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية)

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 29 ديسمبر 2020 مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية ضمان للقرض المسند إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع " تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية " بمبلغ قدره ثلاثون مليون (30,000,000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 مليون دينار تونسي.

و في هذا الاطار تتعهد الدولة بضمان كل ما يلزم لتنفيذ المشروع و صيانتته بالعناية والكفاءة اللازمتين بما فيها التعهد بتوفير المبالغ اللازمة من العملات المحلية أو الأجنبية التي يتطلبها تنفيذ المشروع.

في المقابل تلتزم الشركة أساسا بـ:

-تقديم المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب،

-أن لا تستعمل المبالغ المسحوبة إلا لتمويل تكاليف البضائع اللازمة لتنفيذ المشروع،

-إنجاز المشروع وفقا لجدول زمني محدد و بالعناية والكفاءة اللازمتين،

-تشكيل وحدة متابعة إنجاز المشروع تضم مسؤولين ومهندسين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال المشروع،

-تأمين البضائع الممولة من القرض ضد المخاطر،

-اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية البيئة في منطقة المشروع،

-تقديم تقرير شامل للصندوق عن تنفيذ المشروع و مدى تحقق أهدافه،

-تعيين استشاري يقوم بمهمة المراقبة الفنية والمصادقة على مراحل تنفيذ المشروع.

1. أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجمهورية التونسية من خلال مشروع تحسين شبكات مياه الشرب في المناطق الحضرية (وعددها 35 منطقة حضرية) لسكان سبعة عشر (17) ولاية وهي بن عروس ، باجة ، جندوبة ، سليانة ، الكاف ، نابل ، بنزرت ، زغوان ، القصرين ، قابس ، مدنين تطاوين ، صفاقس ، قفصة ، توزر ، قبلي ، سيدي بوزيد ، وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على مياه الشرب.

2. مكونات المشروع

يتكون المشروع من العناصر الأساسية التالية :

• الأعمال المدنية : وتشمل أعمال إنشاء الآبار (حوالي عدد 15) ، وخزانات للمياه (حوالي عدد 42 خزان بحجم إجمالي بحوالي 60 ألف م³) ، وتنفيذ وحفر و ردم أنابيب مياه الشرب بطول إجمالي حوالي 603 كم وبأقطار تتراوح بين 90 و 1000 مم ، وتنفيذ محطات الضخ والضغط والرفع (حوالي عدد 40) وإنشاء محطة معالجة مياه في منطقة طبرقة ومحطة إزالة

الحديد في منطقة جرجيس ، وأعمال الربط بشبكة الكهرباء الوطنية، إضافة إلى أعمال المباني والمنشآت اللازمة .

• أعمال التوريدات: وتغطي توريد الأنابيب والمضخات والمعدات والأجهزة والتوصيلات والعدادات اللازمة لشبكات مياه الشرب ضمن مناطق المشروع.

- خدمات الدراسات وإعداد التصاميم التفصيلية والإشراف على التنفيذ والمراقبة.
- وحدة متابعة إنجاز المشروع.
- إستملكات الأراضي .

3. مدة تنفيذ المشروع: 5 سنوات (يتوقع أن تبدأ أعمال المشروع خلال سنة 2021 ومن المتوقع الانتهاء منها في نهاية سنة 2024).

4. الكلفة الجمالية للمشروع: 361.6 مليون دينار تونسي تشمل الضرائب والأداءات المطبقة في الجمهورية التونسية والمقدرة بـ 19 % من قيمة المشروع (حوالي 66.6 م. د) التي تحمل على ميزانية الشركة وبالتالي فإن القرض يمثل 81 % من كلفة المشروع.

5. تمويل المشروع: قرض لفائدة الشركة الوطنية لتوزيع المياه بضمان من الدولة وتقوم الشركة بالإشراف على تنفيذ المشروع:

- مبلغ القرض: ثلاثون مليون (30,000,000) دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 295 مليون دينار تونسي. (لا تشمل تمويل الضرائب والأداءات المحمولة على ميزانية الشركة).
- نسبة الفائدة: قارة بـ 2.5 %

(2 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة، تضاف إليها 0.5 % سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، لمواجهة تكاليف إدارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض).

- مدة السداد: 30 سنة.
- مدة الامهال: 6 سنوات ابتداء من تاريخ أول طلب للسحب.
- طريقة السداد: 48 قسطاً نصف سنوي يتم تسديدها على أقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة (15 أفريل و 15 أكتوبر من كل سنة).

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

